الاحتجاجات(الثورات)العربية بين المتغيرات الداخلية والخارجية

أ.م.د.طه حميد حسن د.ناظم الشمري

المقدمة:

أن الأحداث التي شهدتها الكثير من الدول العربية وضعت المتخصصين والباحثين في حالة من التباين الكبير في تقدير تلك الأحداث،وهذا التباين يبدأ من التوصيف ويمر بدرجة تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية وينتهي بالنتائج التي ستنجم عن تلك الإحداث في المديات المقربة والمتوسطة والبعيدة.

والثابت أن تلك الأحداث لم يكن تأثيرها يقتصر على النظم السياسية العربية التي شهدت احتجاجات واسعة عمت مختلف أرجاء البلاد فحسب،بل ستجد كل النظم السياسية العربية نفسها ملزمة بإجراء إصلاحات حقيقية تعد بمثابة وقاية من الوقوع في المحظور.

وهذه الورقة ماهي إلا محاولة للتحقق من صحة الأفتراض الآتي:(لاجرم أن الأحداث التي شهدتها الكثير من الدول العربية مردها تفاعل جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية).

وعلى ذلك نرى من المناسب الاسترشاد بكل من المنهجين النظمي التحليلي ومابعد السلوكي.

وسنقسم هذا الموضوع – فضلاً على المقدمة والخاتمة– على المباحث الآتية:

المبحث الأول:المتغيرات الداخلية..

المطلب الأول:الواقع السياسي(دساتير ممنوحة ومعطلة–هيمنة الرئيس–سيطرة أقلية–حريات مقيدة–تفاقم للازمات والتحديات السياسية كازمة بناء الامة–)

المطلب الثاني:المشكلات الاقتصادية والاجتماعية: **الدوافع والأسباب الاقتصادية:** تمثل الأوضاع الاقتصادية المتردية في معظم الدول الدول–وإن اختلفت طبيعتها من حالة إلى أخرى– محركات هامة لقيام أي ثورة،فالأوضاع المعيشية الصعبة وتنامي أسعار الغذاء على نحو خاص–لاسيما بعد نشوب الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ سنة ٢٠٠٨– تمثل بالتأكيد جزءاً من القوى المحركة للاحتجاجات – الثورات– العربية،وإن كان من الخطأ، كما يذهب الكثير من المفكرين،اختزال عوامل قيام الثورة في الجانب الاقتصادي أو اختزال الجانب الاقتصادي في التضخم في أسعار السلع الأساسية.

وفي حين يعتبر نجاح النظم السياسية في إشباع الحاجات الأساسية لعامة الناس مصدراً ثانياً من مصادر تعزيز الشرعية لها،فبالمقابل يعد الفشل في إشباع تلك الحاجات عاملاً هاماً في تآكل شرعية تلك النظم.

وفي الوقت الذي يؤدي فيه تحرير الاقتصاد، والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة وخلق بيئة استثمارية مواتية إلى زيادة الاستثمار،خلق فرص العمل،وتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الرضا عن النظام الحاكم، فان دخول السياسيين ميدان التجارة ومنافستهم للتجار الحقيقيين بطرق غير مشروعة وعن طريق توظيف نفوذهم في الدولة والموارد العامة يؤدي إلى تزايد النقمة ضد النظام القائم،وقد لوحظ التأثير الكبير لهذا الجانب في معظم الدول العربية حيث انخرطت القلة الحاكمة في النشاط الاقتصادي واحتكرت مجالات الاستثمار وشاركت الناس في أرباحهم بدون وجه حق وهو ما اثر سلبا على

معدلات الاستثمار، والنمو الاقتصادي، وعلى خلق فرص العمل،مع ازدياد حالات الفساد،هذا فضلاً عن تراجع دور الدولة بفعل تلك السياسات الاقتصادية في دعم الطبقات الفقيرة[١]،وما أنعكس بدوره بشكل سلبي على الشعوب العربية وبالتحديد على الشباب.

المطلب الثالث:العوامل الاجتماعية:تعددت العوامل الاجتماعية التي تعد كمحركات لتصاعد الاحتجاجات(الثورات)ومن تلك العوامل[٢]:

أولاً- الانقسام الاجتماعي الحاد إلى أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة وأغلبية فقيرة مستلبة الحقوق وتتعرض للقمع والاضطهاد من قبل الأقلية المسيطرة،ففي مصر على سبيل المثال أغنى ١٠% من السكان يحصلون على ٨ أضعاف مايحصل عليه أفقر ١٠% من السكان بالمقارنة بـ(١٣)ضعفاً في تونس،وذلك طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨ .

ثانياً- المعدلات المرتفعة للبطالة وخصوصاً بين الشباب المتعلم،إذ تبلغ نسبة الشباب العاطلين عن العمل٩٥% من مجموع العاطلين الكلي.

ثالثاً- غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وأعباء الإصلاحات الاقتصادية.

رابعاً- انتشار ظاهرة الفقر،وسوء التغذية[٣]،وغياب الخدمات العامة أو شحتها.

خامساً- إرتفاع نسبة التعليم:فبعد أن كانت نسبة الأمية في الدول العربية حوالي ٧٠% سنة ١٩٧٠ ارتفعت إنخفضت إلى ٣٨% سنة٢٠٠٠،وتشير إحصائيات السنوات ٢٠٠٩،٢٠٠٨،٢٠٠٧،إلى أن عدد الطلبة الجامعيين في مصر بلغ أكثر من مليوني طالب،وفي تونس ٣٤٩ ألفاً،وفي ليبيا ٣٠٠ ألف طالب،وفي اليمن ٣٥٢ ألفاً،كما بلغ

الجامعات الحكومية والخاصة في مصر سنة ٢٠٠٩ مايقارب ٣٣٣ ألفاً،وفي تونس بلغ مجموع خريجي الجامعات الحكومية ٣٧٩ للسنة الجامعية ٢٠٠٩/٢٠١٠[٤].

سادساً- إرتفاع نسبة الشباب وتنامي وعيهم:تعد نسبة الشباب في الدول العربية هي الغالبة اجتماعياً،فقد بلغت تلك النسبة في مصر ٥٤،٣% وفي تونس ٤٢،١% وفي ليبيا٤٧،٤% وفي الأردن ٥٤،٣% وفي السعودية ٥٠،٨% وفي المغرب ٤٧،٧%[٥]،وبفعل تنامي نسبة التعليم بين الشباب مقابل تفاقم معاناتهم كانوا هم المحرك الأساسي للاحتجاجات(الثورات) في الدول العربية،مستثمرين التطور التكنولوجي.

المطلب الرابع:العوامل التكنولوجية:شهدت السنوات العشرين الماضية أكبر ثورة عرفها التاريخ الإنساني في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات،وتعد القنوات الفضائية وشبكات الإنترنت أبرز التطورات على صعيد الاتصال والتواصل ونقل المعلومات وعولمة المظالم،وقد ساهمت التحولات في تكنولوجيا الاتصال في توفير وسائل تواصل زهيدة التكلفة،وتمكن الناشطون عبر التدوين وشبكات التواصل الاجتماعي من التعبير عن مظالمهم ونقد أنظمتهم وخلق ثقافة التغيير ونشرها[٦].

المبحث الثاني:المتغيرات الخارجية....

المبحث الثالث:النتائج والآثار.... الراجح فيما يتصل بالنظام السياسي ستفضي تطورات وتفاعلات المرحلة الانتقالية إلى صياغة دساتير جديدة تستبدل شكل النظم السياسية الحالية-معظمها رئاسية أو مختلطة-كونها كانت أحد أهم أسباب هيمنة رئيس الجمهورية المطلقة على مقدرات الأمور،إلى تبني نظام

برلماني يمكن أن يكون- إذا ماتوفرت له الشروط الملائمة ومن ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحت إشراف منظمات دولية وإقليمية وتبني نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي- هو الخيار الأفضل في المرحلة القابلة لما يتميز به من تحقيق العدالة كونه يتجسد في وجود برلمان منتخب من قبل الشعب يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً،ويستوعب كل أطياف المجتمع،وتنبثق عنه السلطة التنفيذية التي تبقى تحت رقابته،مع افتراض وجود سلطة قضائية مستقلة،ولكن للوصول إلى تلك الأهداف ليس أمراً يسيراً وذلك بفعل وجود صعوبات وتحديات تعرقل مسيرة التحول الدستوري والديمقراطي في الدول العربية،ومن ذلك الاختلاف في الرؤى والأفكار والتوجهات والمصالح بين القوى السياسية التي ستتصدى للعملية السياسية في الدول التي شهدت وستشهد تغيير لنظم الحكم فيها،وموقف تلك القوى من أتباع النظم السابقة،وتقاطع ذلك مع المصالح الإقليمية والدولية،وبالنسبة للنظم القائمة التي لم تشهد تغيير ستحاول عرقلة الإصلاحات الدستورية والسياسية أو الالتفاف عليها بأية وسيلة،وبالتالي يتوقف نجاح النخب السياسية العربية لتبني الخيار المذكور – صياغة عقد اجتماعي جديد- على طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة التي ستفرزها نتائج الثورات- الاحتجاجات والانتفاضات- وكذلك الإجراءات التي ستتبع لبناء مؤسسات النظم السياسية الجديدة فضلاً على المتغيرات الإقليمية والدولية[٧]،وضغوطها المؤثرة على الأوضاع الداخلية لكل بلد.

لذا يمكن القول إن ترجيح كفة هذا المشهد – السيناريو- على غيره يتطلب تحلي النخب السياسية العربية الفاعلة بالحكمة والرشادة السياسية والبحث معاً عن أرضية مشتركة ونقاط إلتقاء يتم الإنطلاق منها على أساس سياسة التوافق لتحقيق المصالح المشتركة للوطن والمواطن[٨].

ففي مصر على سبيل المثال،سيسهم صعود القوى السياسية الجديدة وفي مقدمتها:جماعة الأخوان المسلمين التي تمكنت من حيازة غالبية مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات النيابية التي جرت على مراحل نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي(٢٠١٢)،سيسهم ذلك في إعادة صياغة تصوراتها وأفكارها بفعل اعتبارات المصلحة والضرورة والواقع وبما يتوائم والنهج الديمقراطي[٩]،ما سينعكس ذلك حتماً على الوثيقة الدستورية التي ينبغي أن تكون هي المرجع لشؤون الحكم والمنظم لعلاقات الحاكم بالمحكوم،وكذلك الحال في ليبيا واليمن وسائر الدول العربية التي ستشهد حتماً صعود تيارات وقوى سياسية جديدة– مع أن بعضها كانت موجودة ولكنها مبعدة أو مطاردة– ستؤدي دوراً فاعلاً في بناء مؤسسات النظم السياسية العربية التي ستأسس على صياغة دساتير جديدة أو إعادة صياغة الدساتير النافذة[١٠]،بما يصب في مسار تنظيم العلاقات بين القابضين على السلطة وبينهم وبين المواطنين على أسس حضارية ومدنية تصون كرامة المواطن وتضمن حقوقه على كل الصُعد تحل محل العلاقات التي كانت تقوم على التسلط والقهر والإقصاء والتهميش، وكل ذلك ينبغي أن يسهم في تخطي النظم السياسية العربية الجديدة –والحالية بعد مراجعتها لسياساتها والشروع بإصلاحات جذرية فورية وحقيقية[١١]– لأزماتها البنيوية التي طالما ظلت تتخبط في دائرتها الضيقة بدءاً بأزمة الشرعية ومروراً بأزمات التكامل والإندماج والتغلغل والتوزيع وإنتهاءً بأزمة المشاركة،هذا على الصعيد الداخلي.

أما على صعيد التعامل مع العالم الخارجي،فالمسألة تبدو أعقد بكثير،فهناك سيناريوهات عدة طرحت في هذا الصدد[١٢]،منها سيناريو التصادم مع العالم – لاسيما مع العالم الغربي– الذي كان بفعل دعمه لمعظم تلك النظم سبباً من

أسباب المعاناة والظلم والشعور بالإحباط على الصعيدين الوطني والقومي،وهناك بالمقابل من يطرح سيناريو التصالح مع العالم الخارجي[١٣]،لاسيما أن الكثير من القوى الخارجية- الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل – ستبذل قصارى جهودها من أجل إحتواء النظم الجديدة بل ومحاولة التأثير عليها بوسائل شتى بغية الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية[١٤].

لكن الراجح أن تتم عملية مراجعة شاملة لسياسات القوى الخارجية والعمل – من قبل ممثلي الشعب الحقيقيين- على إقامة علاقات متوازنة تضمن للشعوب والأوطان مصالحها الحقيقية،لاسيما مع القوى التي بادرت وستبادر إلى دعم الانتفاضات والحركات الثورية والقوى التي ستنبثق عنها لقيادة بلدانها والتي من المفترض أنها تمثل شعوبها بكل شرائحها وأطيافها تمثيلاً حقيقياً،وهذا ماسيحصل في حال جرت الأمور بشكل طبيعي.

الهوامش:

[١]- د.دينا شحاته:مصدر سابق،ص١١،وكذلك:عبدة عايش:اليمن بعد تونس ومصر:على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني.

[٢]- د.دينا شحاته:مصدر سابق،ص١١،وكذلك:عبدة عايش:اليمن بعد تونس ومصر:على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني.

٣- أشار تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة ٢٠٠٩ إلى إن واحداً من كل خمسة أشخاص في الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر (يبلغ دخلهم أقل من دولارين في اليوم الواحد)ففي مصر وصل عدد الفقراء إلى ١٤ مليون وفي

اليمن ٧ ملايين حتى سنة ٢٠٠٩،وبلغ عدد المصابين بسوء التغذية في الدول العربية سنة ٢٠٠٤ حوالي ٢٥ مليون مواطن،منهم ٢،٥ في كل من تونس وليبيا،راجع:توفيق شومان:مصدر سابق،ص٣٠.

[٤]- هذه الاحصائيات مأخوذة من منظمة اليونسكو وجامعة الدولة العربية:نقلاً عن:توفيق شومان:مصدر سابق ،ص٢٣.

[٥]- توفيق شومان:نفس المصدر السابق،ص٢٤.

[٦]- د.دينا شحاته:مصدر سابق،ص١١،وكذلك:عبدة عايش:اليمن بعد تونس ومصر:على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني،وللمزيد حول تأثير العوامل التكنولوجية راجع:إيمان أحمد رجب:اللاعبون الجدد:أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية،مجلة السياسة الدولية،الأهرام- مصر،العدد١٨٧ يناير ٢٠١٢،ص٣٧-٣٩.

٧- د.حسن سلامة:السياسة:ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، في:تحولات إستراتيجية،ملحق دوري يصدر عن مجلة السياسة الدولية،الأهرام- مصر،العدد١٨٧ يناير ٢٠١٢،ص٢٥ ومابعدها.

٨- المصدر نفسه.

[٩] - لمعرفة المزيد حول مدى تغيير الأخوان المسلمين لتصوراتهم وأفكارهم حول حول الديمقراطية وطبيعة الحكم ،وللتعرف على ملامح التطورات السياسية التي ستحصل في نظم عربية أخرى راجع:توفيق المديني:الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية:العوائق والعثرات،مجلة حمورآبي،مركز حمورآبي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،بغداد-بيروت،العدد١،السنة الأولى،ك١- ديسمبر ٢٠١١،ص٦٦ ومابعدها،وكذلك:د.محمد عبد السلام:الشتاء

الإقليمي:التعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الأوسط،مجلة السياسة الدولية،الأهرام- مصر،العدد١٨٧ يناير ٢٠١٢،ص٨.

[١٠]- للمزيد حول ماينبغي أن تتضمنه تلك الدساتير راجع:د.عبدالحسين شعبان:مصدر سابق،ص٧٥-٧٦.

١١- يرى البعض من المتخصصين إن من أهم تلك الإصلاحات التي يمكن أن يكون تأثيرها إيجابياً وسريعاً في النتائج الثورية،تلك هي المتعلقة بإحداث الرفاهة الاقتصادية من خلال خلق الامكانات اللازمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية الموروثة منها وتلك التي ستفرزها مرحلة مابعد الثورات-الاحتجاجات-العربية،وللمزيد راجع:د.هناء عبيد:من الحرمان إلى التوقعات:الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية،الأهرام- مصر،العدد١٨٧ يناير ٢٠١٢،ص٥٦.

[١٢]- للإطلاع على أهم تلك المشاهد المستقبلية(السيناريوهات) فيما يخص مصر مثلاً راجع:د.محمد سالمان طايع:السياسة الخارجية:تغييرات منضبطة ومصالح دائمة،في:تحولات إستراتيجية،ملحق دوري يصدر عن مجلة السياسة الدولية،الأهرام- مصر،العدد١٨٧ يناير ٢٠١٢،ص٢٥ ومابعدها.

[١٣]- د.عز الدين شكري فشير:كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم،مجلة السياسةالدولية، العدد١٨٤،مصدرسابق، ص٤٤-٤٥،وكذلك: د.نبيل فهمي:العودة:نحو سياسة خارجية مصرية فعالة،مجلة السياسة الدولية،الأهرام-مصر،العدد١٨٧ يناير ٢٠١٢،ص٤٦-٤٧.

[١٤]- للمزيد حول تلك المحاولات راجع: د.داليا فؤاد:مصدر سابق،ص٩١ ومابعدها.